

## حرب الخليج

### من أزمة إلى حرب

ليس سهلاً على مجلة فصلية بحثية أن تواكب حدثاً جارياً، وربما ليس من شأنها أن تفعل ذلك. لكن حدثاً بحجم حرب الخليج يفرض نفسه على الكتابة السياسية، بالقوة نفسها التي اقتحمت الحرب بها حياة الناس في بلادنا وشغلت أوقاتهم وأذهانهم. هنا معالجة جزئية للحدث، تتناول الأيام الأولى من الحرب: قراءة عربية أولية لنتائجها المرتقبة على المنطقة، وقراءة إسرائيلية من خلال ثلاث مساهمات، إحداها من فلسطين المحتلة. وفي خارج هذا المحور معالجات أخرى لأبعاد الحرب، في أبواب متفرقة من هذا العدد.

### تصورات مفكرين عرب

#### لنتائج الحرب وأبعادها\*

محمد سيد أحمد\*\* النفت وإسرائيل

#### ركيزتا السياسة الأميركية

أصابني الدهشة بعد نهاية سنة 1989، من عمق التغييرات التي حدثت بين الشرق والغرب، وبصورة خاصة التغيير الأساسي الذي جرى في شرق أوروبا من دون أن يكون لذلك أثر محسوس في العالم العربي. وكنت أتوقع أن هذا التغيير الحاسم بين الشرق والغرب كان لا بد من أن يكون له تأثير في العلاقات بين الشمال والجنوب، وربما بالذات في العلاقات داخل العالم العربي. صحيح أن العالم العربي لا يعتبر جنوباً، لكن لمجر وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية، ولأنها (إسرائيل) جزء من

---

\* بعد مرور بضعة أيام على اندلاع الحرب في الخليج، توجهت "مجلة الدراسات الفلسطينية" بسؤال إلى عدد من المفكرين العرب عن انعكاسات الحرب البعيدة المدى على المنطقة العربية والصراع العربي - الإسرائيلي. ومن الواضح أن الإجابات كانت مباشرة وتعبّر بالتالي عن تصورات أولية.

\*\* كاتب سياس - القاهرة.

الشمال، وبسبب النزاع الحاد بين العرب وإسرائيل، فلا بد من أن يترتب على ذلك نوع من اعتبار المنطقة العربية جزءاً من الجنوب. لكن، لأن المنطقة العربية تحتوي على البترول الذي يُعد سلاحاً رئيسياً في آليات الشمال، فمن الممكن القول إن هذه المنطقة لا هي شمال بالمعنى الصحيح ولا هي جنوب بالمعنى الصحيح، وإنما هي عند منتصف الطرق، ولا بد بالتالي من أن تتأثر أبلغ الأثر بالتغيرات التي جرت على الصعيد العالمي بين الشرق والغرب.

ولقد توقع في البداية أن التغيير عندما سيجري في المنطقة العربية، ستكون الانتفاضة الفلسطينية هي العنصر الأساسي في إنجاو هذا التغيير. ولم يكن متصوراً حينها أن أزمة الخليج هي التي ستكون نقطة البداية للتغيير.

إنني أعتقد أن أزمة الخليج تعبر، في حقيقتها، عن مشكلة أساسية كان يمكن ضبطها والحفاظ بقدر من الاستقرار عليها في ظل النظام الثنائي القطبين السابق، وأصبح من المتعذر أن يستمر هذا الاستقرار في ظل النظام الدولي الواحد الجديد. والمشكلة هي أن العالم العربي كان منقسماً، على الأقل في مشرقه، إلى نوعيتين من الدول: دول نفطية غنية، فيها سكان قليلون، وتكاد تكون منعدمة المؤسسات، وقد تقتني أسلحة كثيرة ومتطورة، ولكن ليس لديها جيوش ذات خبرة تستطيع أن تديرها؛ ومن الناحية الأخرى، دول ذات مشكلات اقتصادية متفاقمة ومستعصية الحل، وذات سكان كثيرين وجيوش متمرسة.

وكان من الصعب تصور استمرار هذا الوضع بما ينطوي عليه من عدم تكافؤ في توزيع الموارد في ظل الأوضاع الجديدة، وذلك لأسباب كثيرة أبرزها أنه في المرحلة السابقة كان للاستقطا الدولي بين الشرق والغرب تأثير في طرح نوع من الاستقطاب داخل الإطار العربي، بحيث أن المساس بالأنظمة البترولية الغنية لم يكن وارداً لأن ذلك كان يُعد مساساً بالنظام الدولي الثنائي القطبين، لا بالتوازن داخل الإقليم فقط.

لكن بمجرد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب لم يكن غريباً أن تطرأ تغييرات كبيرة على التوزيع غير المتكافئ للموارد داخل الأمة العربية، وذلك لأن فرصاً أصبحت متاحة لم تكن واردة من قبل.

من هنا، فإن أزمة الخليج كانت على نحو ما تعبر عن عدم إمكان استمرار التوازنات في العالم العربي كما كانت قائمة من قبل. وبهذا المعنى نستطيع أن نقول أن العالم العربي مُقبل على تغييرات جسيمة لا رجعة عنها.

يفترض أن تجري تغييرات حيثما نجد أنظمة تتسم باللامركزية وبعدم استقرار المؤسسات، بنظام آخر يخضع بقدر أو بأخر للمحاسبة، وتقوم مؤسساته على الديمقراطية والمشاركة الشعبية بدلاً من الأنظمة القائمة الآن على اتساع المنطقة العربية.

غير أنني لست متفائلاً بإمكان الانتقال إلى هذا التصور البديل لأسباب كثيرة، لعل من أهمها أن فكرة أن تقوم الدول العربية على نوع من المؤسسات الديمقراطية هي أمر لا يتماشى مع ما يجري الآن داخل المنطقة العربية من اسقطاب ومن مواجهة عسكرية؛ فالمواجهة العسكرية والاستقطاب يتنافيان مع الديمقراطية. ومع ذلك، أجد أن هذه التحولات ستكون ضرورية بصورة أو بأخرى، ولعلها ستتم بأكثر الطرق إيلاماً وليس من خلال عمليات كتلك التي جرت في أوروبا عندما وجدنا نوعاً من الاندماج على النطاق الأوروبي على الرغم من اختلال الأيديولوجيات، وقد تمت في الأساس بصورة سلمية. من هنا، لا يمكن القول إن ما جرى في أوروبا سياترّب عليه شيء مماثل في المنطقة العربية، أو شيء يجري بالطريقة السلمية نفسها، بل على الأرجح أن يتم ذلك من خلال مرحلة قلق ومضطربة وطويلة الأمد.

أما إذا انتقنا إلى القضية الفلسطينية، فإن أتصور أن إسرائيل ستظل المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى الأمة العربية والشعوب العربية. لكن قد يحدث نوع من التغيير في النظر إلى المنطقة من خارجها، حيث هناك عاملان أساسيان لهما أهمية خاصة في الاستراتيجية الكونية الأميركية بالذات، والتي أثبتت من خلال أزمة الخليج أن النظام الدولي الذي نحن في صده الآن أقرب إلى النظام الأحادي القطب منه إلى النظام المتعدد الأقطاب. وهذا العاملان أو الركيزتان اللتان تحرص الولايات المتحدة عليهما هما: إسرائيل، والبتترول (المصالح البترولية). وقد استخدمت الولايات المتحدة غزة العراق للكويت كي تجعل من ذلك فرصة للسيطرة على البترول وتأمين وجودها الاستراتيجي في المنطقة، حتى لا تسمح لمنافسيها بالمستقبل، وبالذات أوروبا الموحدة واليابان، وكي تحتفظ بالمركز الأول مستقبلاً. بل أنني أعتقد أنه قد يصبح للبتترول، من وجهة نظر الولايات المتحدة، أهمية متعاظمة تفوق القضية الإسرائيلية. وما يجعلني أقول هذا هو أنني أجد الآن مفارقة تلفت النظر، وهي أن أميركا حريصة كل الحرص على إدانة غزو العراق للكويت ودمغه بالعدوان - لأن الاستيلاء على الكويت في نظر أميركا ليس مجرد الاستيلاء على دولة عربية وإنما يمثل الاستيلاء على موقع بترولي مهم يكسب العراق مركزاً بترولياً إقليمياً خطراً - بينما هي تصر

على عدم اعتبار إصابة إسرائيل بصواريخ عربية عدواناً وتكتفي بأن تصف العملية بأنها نوع من الاستفزاز. وهذا ما يؤكد أن القضية البترولية أصبحت هي التي تحدد استراتيجية الولايات المتحدة إزاء قضية أمن إسرائيل، بدلاً من أن تكون قضية أمن إسرائيل هي التي تقرر موقف أميركا إزاء كل القضايا الأخرى في المنطقة، بما في ذلك قضية البترول.

من هنا أقول أن هناك تغييراً، وهذا التغيير - في تقديري - أن إسرائيل كان لها الدور المركزي بغض النظر عن تأثير اللوبي اليهودي في أميركا، وهو لوبي قوي وله تأثيره في القرار الأميركي. أما الآن، فإننا سنجد أن أميركا قد ترى، أو في سبيلها إلى أن ترى أن إسرائيل كانت على الدوام تؤدي دور الشرطي لحساب الاستراتيجية الأميركية، وأن هذا الشرطي كان يتلاءم مع متطلبات الاستقطاب الدولي والحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، بينما اليوم، ونحن في صدد عالم متعدد الأقطاب يتميز بأن المعركة بين أقطابه معركة اقتصادية أكثر منها معركة عسكرية... فربما كانت السيطرة على موارد البترول الرئيسية هي الأداة الاقتصادية الأكثر جدوى في تقرير من ستكون الغلبة في استراتيجيات الغد.

من هنا، فإنني أعتقد أننا في صدد تغيير مهم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فالسيطرة الأميركية على المنطقة تقتضي التخلص من أي شكل من أشكال التمرد على النظام الدولي الجديد، وهو ما يعني الآن التخلص من صدام حسين والنظام العراقي. والقضية المطروحة أمام أميركا - وهي تتصدى لصدام حسين بصورة عدائية وعن طريق الحرب كما يجري الآن - أن تكفل الولايات المتحدة، وهي تطيح صدام حسين، ألا يحل محله مائة صدام حسين من مائة موقع داخل المنطقة العربية، لأن القضاء على شخص صدام حسين قد ينتهي بإحياء سلوكيات على اتساع المنطقة تستلهم سلوك صدام حسين في مواجهة الهيمنة الأميركية الجديدة. ومن هذه الوجهة تبرز الحاجة لدى الإدارة الأميركية لى تلبية شيء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية حتى تعطي الإيحاء بأن هذه العملية، التي تم من خلالها التصدي لنظام صدام حسين، ليست بالعملية التي تريد أن تدفع بالإحباطات العربية إلى حد الانفجار الشامل الذي يهدد في الصميم مصالح البترول واستقرار المنطقة بترولياً. ولهذا، فإن أميركا تتجه إلى ضمان استقرار البترول، وهي لا تقصد بهذا تلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهي إن قامت بتلبية شيء من الحقوق الفلسطينية فهو لضمان استقرار البترول ومصالحها البترولية.

لكن إزاء ذلك، هناك أمر آخر وهو أنه كان لا بد، في ظل نشوب الحرب، من أن ترتبط القضيتان. واليوم وأميركا تطلب من إسرائيل أن تمتنع من أن تتولى بنفسها الدفاع عن نفسها في مواجهة الصواريخ التي مستها لأول مرة في العمق، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الصواريخ وقد أتت إلى إسرائيل من العراق، والعراق ليس دولة متاخمة لإسرائيل مباشرة، فمعنى ذلك أن متطلبات إسرائيل للأمن ستتسع إلى دائرة أكبر. وفي وسع إسرائيل أن تقول أن التزامها طلب أميركا بضبط النفس، لا بد من أن يكافأ. ومن هذه الوجة فهي تطمع في أن يكون لها مكانة أكبر مستقلاً في ظل الترتيبات الأمنية المعدة للمنطقة، ومعنى ذلك التعارض تماماً مع تلبية أي شيء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فبصورة ما، نحن في صدد وضع قد نجد فيه أن القضية الفلسطينية قد تتاح لها فرص للحل ضماناً لاستقرار البترول، لكن أيضاً لإسرائيل القدرة على القول إن تلبية شروطها للأمن إنما تستدعي عدم تلبية أي شيء يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن هنا، فما أخشاه أن تكون هناك محاولات ربما لضرب الملك حسين، وربما للعمل أكثر من أي وقت سابق من أجل عدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بأمل، من وجهة نظر إسرائيل ومن وجهة نظر استقرار البترول، أن تجد مخرجاً من هذا التناقض الذي سيفرض نفسه مستقبلاً في أن تقام مثلاً الدولة الفلسطينية في الأردن كما نادى بذلك مارك هالتر في مقال نشر في أمهات الصحف الغربية قبيل أيام من نشوب الحرب في الخليج، وكأن ثمة مخططاً معداً يقضي بأن تصل إسرائيل بحدودها الآمنة إلى حود السعودي والعراق وسوريا. هذا ليس مستبعداً في تقديري كمحاولات، لكن مع ذلك أقول إن مثل هذه المعادلات لا يتقرر وفق المخططات الاستراتيجية فحسب، وإنما للشعوب دور حاسم في تقريره أيضاً. وأنني أتصور أنه بالقدر الذي يكون للحركة الجماهيرية دور، تتحدد المحصلة النهائية لما سيجري مستقبلاً. وأقول إننا في صدد وضع لم يحدث فيه من قبل أن تحركت الجماهير كما تتحرك الآن. وإذا ما صح، على نحو أو آخر، أن مستقبل هذه المنطقة لن يكون مماثلاً لمستقبل أوروبا، فإن عمليا التغيير قد جرت في أوروبا بطرق سلمية، وليس هذا هو الأرجح فيما يتعلق بالمنطقة العربية. وإنما هناك شيء مشترك بين الطرفين، وهذا الشيء المشترك هو أن للجماهير الدور الحاسم في النهاية في تقرير هذه المحاولات. ولن يكون دور الجماهير العربية في خدمة انتصار المخططات الإمبريالية.

## أسامة الغزالي حرب\* : مهمات المرحلة المقبلة

أول ما يتبادر إلى الذهن هو أثر هذه الحرب في الأوضاع في منطقة الخليج بالذات. طبعاً، أول خطر يمكن أن ينجم عن هذه الحرب هو الإضعاف الشديد للقوة العراقية، وبالتالي إخلال التوازن في أمن منطقة الخليج، الذي قام دائماً، ضمناً على الأقل، على التوازن بين قوى إقليمية ثلاث هي العراق وإيران والسعودية. بعد هذه الحرب، ستتقلص قوة العراق كثيراً. وستتقلص أيضاً قوة السعودية ودول الخليج الأخرى. ماذا يعني هذا؟ يعني أنه بعد انتهاء الحرب، بهزيمة العراق أو بخروجه منهكاً أو مضروباً بقوة، وبعد خروج القوات الأجنبية في وقت أو آخر، أو الجزء الأعظم منها – وأعتقد أن هذا هو الاحتمال الأكبر – سنجد أنفسنا إزاء حالة من الفراغ الاستراتيجي في الخليج؟ طبعاً هناك قوة من داخل الخليج هي إيران، وهذه ستسعى لملء هذا الفراغ، لأن إيران، في فترة الحرب، استفادت من كثير من التداعيات التي ارتبطت بها. في مواجهة إيران، هناك قوى أخرى متربطة بها ولا تريدها أن تنفرد بذلك، مثل تركيا. إنما الأهم من ذلك، وفي داخل المنطقة العربية، هناك أيضاً مصر وطموحها إلى أن تقوم بمثل هذا الدور، ثم أيضاً هناك إسرائيل ورغبتها في أن تقطف ثمن موقفها في الحرب. بعبارة أخرى، بعد هذه الأزمة، سيسعى العديد من القوى الإقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي الذي سينشأ في المنطقة. معنى ذلك أننا سنكون بحاجة إلى ترتيبات أمنية حقيقية، يمكن أن توازن بين هذه الأطراف كلها وتحقق مصالحها، بما لا يجعل من هذا الفراغ الاستراتيجي الذي يحدث في المنطقة مصدراً لمتاعب أخرى في المستقبل.

إلى جانب مسألة الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج، هناك ضرورة التواءم بين أي ترتيبات أمنية في هذه المنطقة وبين النظام الدولي الجديد؛ بمعنى أن هذه الحرب أثبتت أن أي نوع من الترتيبات أو التصرفات من جانب أية قوة إقليمية في هذه المنطقة، لا يستجيب أو لا يتواءم مع ضرورات أو اعتبارات وحقائق النظام الدولي الجديد، سيصاب بالإحباط أو بالفشل، أو سيصطدم بحقائق يجب عدم تجاهلها.

\* خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في "الأهرام".

النقطة الثالثة، أيضاً، هي ما نتحدث عنه جميعاً باستمرار: التواءم أو الانسجام بين الأمن في منطقة الخليج والأمن في المنطقة العربية ككل. هذا الكلام كان دائماً كلاماً نظرياً. لكن أعتقد أنه آن الأوان لأن يجد نوعاً من التطبيق، الذي ظهر في الواقع في سياق هذه الأزمة: مسألة الربط بين أزمة الخليج والصراع العربي - الإسرائيلي. بالتأكيد هناك الآن ضرورة ملحة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي بما يضمن القضاء على مصادر التوتر الكامنة في المنطقة، والتي تهدد بإثارة مشكلات أمنية خطيرة، لا في الخليج فقط وإنما أيضاً في مناطق العالم العربي كافة.

أعتقد أيضاً أنه في الفترة المقبلة، سيجد العرب أنفسهم بحاجة إلى مواجهة حقائق خلافاتهم العميقة، التي بدت قبل الأزمة والحرب أنها خلافات انتهت أو لم يعد لها وجود. إن الانقسامات التي حدثت في العالم العربي مع هذه الأزمة عميقة وخطرة، يقف فيها المغرب العربي وبعض أطراف المشرق العربي في مواجهة حادة ومريرة من منطقة الخليج، وبينهما توجد مصر في موقف أعتقد أنه متميز من الطرفين، لأسباب تختلف عن أسبابهما كليهما (الذين وقفوا مع العراق أو ضده).

إذاً، نحن أمام مجموعة من المهمات شديدة الحيوية والأهمية في الفترة المقبلة، مثل الترتيبات الخاصة بجامعة الدول العربية، ومستقبل العمل العربي المشترك، ومستقبل التجمعات الإقليمية، إلخ.

إذاً، نحن أمام مجموعة من المهمات شديدة الحيوية والأهمية في الفترة المقبلة، مثل الترتيبات الخاصة بجامعة الدول العربية، ومستقبل العمل العربي المشترك، ومستقبل التجمعات الإقليمية، إلخ. كل هذه قضايا مطروحة على ساحة العمل العربي، والاهتمامات فيها يجب أن تبدأ الآن، وخصوصاً أن الأطراف الدولية الأخرى ذات المصالح في المنطقة تطرح الآن أفكارها وتصوراتها لوضع صيغ الأمن لا للخليج فقط، وإنما للمشرق الأوسط والعالم العربي كله.

بالنسبة إلى مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، هذه طبعاً تعتبر من أكثر القضايا حساسية وصعوبة في الاستشراف الآن. نحن نلاحظ أنه قبل أن تصل هذه الأزمة إلى ذروتها، كانت إسرائيل تستقبل أكبر عدد من المهاجرين السوفيات في تاريخها كله، وهو عدد فاق كل توقعات أكثر الصهاينة تفاؤلاً على الإطلاق. هذه الموجات تمثل عنصر تدعيم أساسياً ولانهائياً للدولة الصهيونية. في سياق هذه

الأزمة كلها، كانت هناك أيضاً الانتفاضة الفلسطينية، التي رفعت الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية إلى أعلى الدرجات. إذًا، نحن كنا أمام تطورين ذوي أهمية شديدة. وكلاهما كان يدفع بالقضية الفلسطينية إلى نطاق الاهتمام الدولية ونطاق التركيز. ما الذي أدت الأزمة إليه؟ لقد أدت، أولاً، إلى إبعاد الأنظار عن الانتفاضة الفلسطينية إلى حد كبير، ولا شك في ذلك، وإلى إبعاد الأنظار عن الهجرة السوفياتية إلى إسرائيل. ثانياً، أن الأزمة، نتيجة التدايعات المختلفة، ونتيجة أن القوى الشعبية الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل كذلك أيضاً بين العرب في إسرائيل، وقفت مع العراق، طبعاً أعطت صورة معينة لمواقفها وتوجهاتها السياسية. وإذا أضفت إلى هذا موقف منظمة التحرير الفلسطينية، الذي نستطيع أن نقول إنه بصورة عامة كان من أكثر المواقف اقتراباً من الموقف العراقي، أيًا كانت المحاولات أو التوجهات لجعله معتدلاً بصورة أو بأخرى. طبعاً، إذا حدثت انتكاسة للعراق في هذه المعركة، فلا بد من أن تؤثر بصورة أو بأخرى في الطرف الفلسطيني، سواء كان منظمة التحرير أو القوى الفلسطينية في الأرض المحتلة. والأهم من ذلك، هو ما يمكن أن يصاب الفلسطينيون به في منطقة الخليج، وما يمكن أن نتوقعه من توترات معينة، للأسف ليس على المستوى الرسمي فقط وإنما أيضاً على المستوى الشعبي.

في مقابل هذا، أستطيع أن أقول إنه، نتيجة التنسيق الواسع بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، فيما يتعلق بمسألة الرد على الضربات العراقية الصاروخية، حدث نوع من التجديد والحيوية في العلاقة السياسية بينهما، فضلاً عن المكاسب الاقتصادية الأخرى. والأهم أن إسرائيل قدمت نفسها كطرف مستعد للتنسيق الجدي مع الولايات المتحدة ولتقديم تنازلات، نتيجة أنه استطاع كبح جماح الرغبة في الانتقام من العراق، وبالتالي أن يكون طرفاً تؤخذ وجهة نظره في المشكلة أكثر من أي وقت سابق. وهذا بالتأكيد عنصر إيجابي في مصلحة إسرائيل، في مواجهة العناصر التي ستلحق الضرر بالقضية الفلسطينية. مع ذلك، فإن هذا كله لا يعني أبداً أن التطورات التي صاحبت الحرب هي ضد القضية الفلسطينية. أنا أعتقد أن هناك تطورين مهمين جداً هما، في الواقع، في مصلحة القضية الفلسطينية: التطور الأول، أنه أيًا كانت المشكلات التي واجهتها مصداقية إسرائيل في سياق موقفها من الضربات العراقية، فلا شك في أن أهم شيء برز في هذه الأزمة هو محدودية الدور الاستراتيجي



لإسرائيل في المنطقة من وجهة النظر الأميركية. لا شك في أن الولايات المتحدة تراجع، أو راجعت فعلاً، المقولات التقليدية في شأن وزن إسرائيل الاستراتيجي، باعتبارها القوة الأكثر قدرة على حماية المصالح الأميركية والغربية في المنطقة. أنا أعتقد أن الأزمة كشفت أن هذا الكلام مبالغ فيه جداً، وأنه عندما تعرضت المصالح الغربية والمصالح الأميركية للخطر، فإن إسرائيل كانت أعجز كثيراً من أن تقوم بأي دور فعال في حماية هذه المصالح، بل أنه كان واضحاً أن تدخل إسرائيل، ليس أنه سيعجز عن حماية هذه المصالح فقط، بل سيلحق بها ضرراً مباشراً أيضاً. لهذا السبب، في هذه الأوضاع، برز بلد مثل مصر، بل أكثر من ذلك بلد مثل تركيا، وبلد مثل إيران، في محاولاتها لتقديم نفسها باعتبارها قادرة على حماية المصالح الغربية والأميركية أكثر من إسرائيل. أنا أعتقد أن هذا تطور سلبي في الوزن الاستراتيجية العام لإسرائيل في المنطقة، أياً تكن تقديرات الإسرائيليين فيما يتعلق بهذا الموضوع.

النقطة الثانية المهمة والإيجابية في مصلحة القضية الفلسطينية هنا، هي أنه أياً كان الإصرار الأميركي والإصرار الأوروبي على رفض الربط بين أزمة الخليج والصراع العربي - الإسرائيلي، فإن الحقيقة الأساسية التي كشفت هذه الأزمة عنها هي أن هذا الربط موجود فعلاً على أرض الواقع. بعبارة أخرى، كان أهم مصدر لتأييد صدام حسين في المنطقة العربية هو المصدر الفلسطيني، أو البيئة السياسية التي فرضتها القضية الفلسطينية، فرضتها المشاعر الفلسطينية بالإحساس بالمرارة وبمشاعر الحنق على الولايات المتحدة الأميركية وعلى الدعم الأميركي غير المحدود لإسرائيل. هذه المشاعر وهذه البيئة النفسية للفلسطينيين، وبعد أن يئسوا من أي موقف أميركي عادل تجاه قضيتهم، هي التي تشكل أكبر مصدر دعم لصدام حسين. لهذا السبب أعتقد أن الأميركيين يهتمهم كثيراً بعد انتهاء الأزمة أن يتقدموا نحو الحل النهائي للقضية الفلسطينية، لأنهم اكتشفوا أن أهم مصدر للحد من مصداقيتهم، بل للتأثير في هذه المصداقية وفي فعاليتهم في المنطقة، هو هذه المشاعر العربية الراضة لهم والناجمة عن موقفهم الطويل والمرير من القضية الفلسطينية.

## فيصل الحسيني\*: بدأت الانتفاضة قبل أزمة الخليج وستستمر بعدها

إنني أضع تقديرين، التقدير الأول هو أنه إذا أمكن للحكمة أن تصل إلى واشنطن والعواصم الأخرى، وأمكن التوصل إلى وقف إطلاق النار والبدء بطرح الموضوعات على مائدة المفاوضات سياسياً، عندها أعتقد أنه لا يمكن بحال من الأحوال تجنب طرح القضية الفلسطينية أو تجاهله. وعلى ذلك، ستحرز القضية الفلسطينية خطوات إلى الأمام، وستحرز القضية العربية أيضاً خطوات إلى الأمام. أما إذا استمرت هذه الحرب، فأنا أعتقد أن النتيجة ستكون أننا سندخل في مدة طويلة من عدم الاستقرار في المنطقة، حيث ستسقط حكومات كثيرة. وينجم عن هذه الفترة من عدم الاستقرار التزام أميركا وإجبارها على أن توجد هنا بقوات كبيرة جداً قد تتجاوز مئات الآلاف، لكنها وفي النهاية ستضطر إلى مغادرة هذه المنطقة كما غادرت فيتنام في السابق، وعندها ستتمكن الشعوب من اختيار طريقها من دون أية ضغوط خارجية.

إن هذه الحرب إذ استمرت لن تقتصر على الأرض العراقية – الكويتية، بل ستمتد إلى أراض أخرى. أما إذا انتهت الحرب بطرق سلمية، فعندها سنحرز تقدماً ملموساً.

إن الشعوب العربية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التدخل الأميركي – الإسرائيلي الواضح ضدها، وبالتالي ستحدث تغييرات في المنطقة العربية، مما سيزيد في ثقل ووزن المدافعين عن كرامة الأمة العربية. وفي هذا السياق، فإن الانتفاضة الفلسطينية بدأت قبل أزمة الخليج، وهي ستستمر بعد أزمة الخليج. لكن الانتفاضة قد تغير من شكل فعاليتها وفق الوضع الموجود، وهي تركز الآن على إقامة لجان الدفاع المدني من أجل المحافظة على وجود شعبنا على أرضه وفي وطنه. وعندما تتغير الأوضاع ستعود الانتفاضة إلى أشكال أخرى ستختارها بحسب الوضع المؤاتي.

\* قائد فلسطيني في المناطق المحتلة.

## غسان الخطيب\* : سمات مرحلة ما بعد الحرب

لم تنضج أحداث ومجريات الحرب العراقية – الأميركية في الخليج بدرجة كافية، لاستقراء مستقبل المنطقة في ضوء هذه الحرب. ويعود ذلك إلى أن نهايات مختلفة ما زالت متوقعة في هذا الانفجار الذي ما زال في بداياته. لذلك لعل من الأجدى، في هذه المرحلة المبكرة، تناول طبيعة ما يجري وإمكانات التطور المختلفة لأن كلاً منهما يحمل نهايات مختلفة، وبالتالي انعكاسات مختلفة على مستقبل المنطقة.

لقد بدأت الحرب بسبب اختلال توازن القوى في منطقة الخليج الذي ظهر بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، والذي كان سببه أن قوى غربية قد غضت الطرف عن التسلح العراقي العالي، رغبة منها في وقف المد الإيراني. وقد كانت هذه القوة الجديدة مقبولة في حالة توظيفها ضد إيران، لكن انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية والطموحات العراقية القومية أديا إلى توظيف هذه القوة في الصراع ضد النفوذ الغربي في الخليج، الأمر الذي لم يكن مقبولاً قط لدى الولايات المتحدة، وبالتالي بدأ الضغط على العراق اقتصادياً بواسطة إجراءات مثل زيادة إنتاج النفط وإلحاق ضرر جسيم بدخل العراق، الخارج من حرب مدمرة.

وهكذا، فجوهر الحرب الحالية هو صراع بين رغبة الغرب في استمرار السيطرة من خلال الحفاظ على التوازن القديم، وبين تطلعات قومية عربية يمثلها العراق، بهدف الانتقال إلى توازن جديد يتيح للعرب التحكم في مقدراتهم الاقتصادية والعسكرية والبشرية. وقد جاء أسطح تعبير عن هذه التطلعات في مؤتمر القمة الأخير في بغداد، حيث طرحت أول مرة الحاجة إلى التعامل مع الغرب على أساس توازن المصالح، وعلى أساس أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا رسم العرب علاقاتهم الاقتصادية بالغرب وفق مصالحهم السياسية وتطلعاتهم القومية.

ويعود فشل كل المجهودات الدبلوماسية التي بذلت إلى الطابع الاستراتيجي للصراع، ذلك بأن المطلوب من جانب الغرب كان العودة إلى التوازن القديم، بغض النظر عما يتطلب ذلك من تكاليف سياسية ومالية وعسكرية.

\* محاضر في جامعة بيرزيت، ومن القيادات السياسية في المناطق المحتلة.

وهناك سبب ثان لعدم التمكن من تجنب الحرب، وهو أن كل طرف كان يحتفظ بتقديرات مختلفة عن الطرف الآخر فاجأ بها العالم والطرف الثاني. ولا شك في أن كلا الطرفين نجح في ذلك حتى الآن.

فقد فاجأ العراق العالم بإصراره على التحدي حتى الحرب، وكذلك بقدرته واستعداده الذي تتحدث عنه وسائل الإعلام الآن. أما الغرب، فقد فاجأ العالم أيضاً بإصراره على تحقيق أهدافه، حتى باللجوء إلى الحرب. والمفاجأة الثانية هي قدرة الولايات المتحدة حتى الآن على المحافظة على حياد القوى الأساسية في العالم العربي، بل انحيازها ضد العراق.

وبعد نهاية اليوم العاشر للحرب، فإن هناك حقائق ومتغيرات جديد ظهرت حتى الآن من النوع الذي سيكون له آثار استراتيجية مستقبلية:

**أولاً:** فشل سياسة الحرب الخاطفة القائمة على أساس التفوق الحربي التكنولوجي الغربي، الأمر الذي - وبغض النظر عن نهاية هذه الحرب - سيدخل في حسابات صانعي السياسة الغربية عند تحديات مستقبلية مشابهة.

**ثانياً:** إن الطابع التكنولوجي الحديث لهذه الحرب يجعل المفاجآت في كلا الاتجاهين ممكنة. فالتكنولوجيا لم تعد ولا يمكن أن تكون حكرًا على طرف في هذا العصر، وخصوصاً أن السلاح والتكنولوجيا العسكرية أيضاً خاضعان لقوانين السوق وتحقيق الربح.

**ثالثاً:** انهيار نظرية الأمن القائم على الحدود بالنسبة إلى إسرائيل التي طالما تذرعت بالحفاظ على أمنها لتبرير استمرار سيطرتها على الضفة والقطاع، الأمر الذي انهار كمنظية وممارسة مع انهمار صواريخ أبعد كثيراً من حدود نهر الأردن.

**رابعاً:** تشمل هذه الحرب فشلاً جديداً للسياسة الإسرائيلية القائمة على أن أمن إسرائيل منوط فقط بتأمين التفوق العسكري، وتفتح الأبواب مستقبلاً للاعتقاد أن استمرار حال الحرب مع العرب، والسياسة العدوانية تجاههم، سيضعان الإسرائيليين دائماً في خطر، وأن الأمان غير ممكن إلا من خلال اتفاق سلام مع العرب، وذلك بالتجاوب مع الشرط العربي الوحيد، وهو اعتراف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين المشروعة دولياً وبحق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وفق قرارات الأمم المتحدة.

**خامساً:** أفقدت هذه الحرب الولايات المتحدة مصداقيتها وهيبتها، إذ تجاوزت ما خولها مجلس الأمن عمله، واضطرت إلى كشف نياتها الحقيقية بالقضاء على

العراق كقوة مستقلة الإرادة، الأمر الذي سترك آثاره المستقبلية بالتأكيد في علاقات الولايات المتحدة بدول العالم العربي خاصة، والعالم الثالث عامة.

سادساً: أعطت هذه الحرب العرب وشعوباً في العالم الثالث ثقة بالنفس وبالمستقبل، يفترض أن تتجلى أكثر في المستقبل.

سابعاً: تجلّى حقيقة غياب واقع قوتين عظميين، تلك الحقيقة التي كانت مصدر توازن استراتيجي كان له أثره في مختلف أوجه الصراع في العالم.

وعلى الرغم من أن هذه هي أبرز معطيات الأيام العشرة الأولى للحرب، فإن النتائج الفعلية والحاسمة ستحددها نهاية الحرب؛ إذ هناك احتمالان: الأول انتهاء الحرب بهزيمة عسكرية للعراق؛ والثاني نهاية الحرب بنوع من التسوية القائمة على مجهودات سياسية، بما يشمل وقفاً لإطلاق النار.

إن لكلا هذين الاحتمالين انعكاساته المختلفة على المنطقة. فنهاية الحرب من دون انهيار القوة العراقية تعني الانتقال إلى توازن جديد بين الولايات المتحدة والعالم العربي والعالم الثالث، من النوع الذي قد يسمح بتحقيق مكاسب كبيرة اقتصادياً وسياسياً بما يشمل القضية الفلسطينية. أما نهاية تشمل انهيار العراق فسيكون لها نتائج تدميرية، إذ ستعزز مواقع ونفوذ الولايات المتحدة وإسرائيل لمدة طويلة.

فعلى ماذا تتوقف نتائج الحرب؟

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تتحكم في نتائج الحرب: القوة العراقية أو مجريات المعركة على الأرض. وفي هذا المجال، أظهر العراق نجاحاً ملموساً. لكن العاملين الثاني والثالث لم يستخدموا بنجاح حتى الآن، وهما: تأثير مجريات الحرب في العالم العربي على الصعيد الشعبي، وبما يؤثر في مواقف الحكومات؛ وإمكان تعاضد القوى المعارضة للحرب في الغرب.

وفي أية حال، فمن المؤكد أن الشرق الأوسط قبل الحرب، وأن الأولويات لسياسات الدول المختلفة تجاهه تتغير جذرياً؛ وأول هذه المتغيرات سيكون متعلقاً بالمسألة الفلسطينية، التي ثبت أنها مرتبطة بالصراع في الخليج. وكيفما ستنتهي حرب الخليج فستتجه الأنظار إلى القضية الفلسطينية، وهذا ليس إيجابياً بالضرورة؛ ذلك لأن موقف إسرائيل قد تعزز في الغرب (حتى الآن على الأقل)، وبالتالي فإن السيناريو المتوقع سيكون في اتجاه الحل، لكن أي حل؟ إنه حل يهدف إلى إعاقة أي تأثير مستقبلي للقضية الفلسطينية في مجريات الأمور في الشرق الأوسط، ووفق مقاييس المصالح الإسرائيلية، الأمر الذي يفرض تجاوز منظمة التحرير لا سياسياً

فقط بل ربما عسكرياً أيضاً، كأن تكون مساهمة إسرائيل في الحرب الحالية موجهة ضد قيادة المنظمة في تونس.

أما السمة الثانية للشرق الأوسط بعد الحرب، فستكون انتهاء مرحلة كان الغرب فيها يعتمد على وكلاء محليين للحفاظ على مصالحه، والانتقال إلى مرحلة تضطر فيها القوى الغربية إلى السيطرة المباشرة على المنطقة للحفاظ على مصالحها، الأمر الذي سيساهم في كشف القناع عن حقيقة السياسة الأميركية الاستغلالية في الشرق الأوسط.

وأخيراً، ومن أجل نجاح أكبر في استخدام العاملين المذكورين سابقاً، واللذين لم يستخدموا بعد، فمن المهم استمرار التشديد سياسياً وإعلامياً على النقاط التالية:

- 1- إن العراق والدول والهيئات الصديقة له، بما في ذلك الفلسطينيون في الداخل وقيادتهم م. ت. ف. في الخارج، أكدوا أن العراق غير متناقض مع الشرعية الدولية بل مع المعايير المزدوجة في تطبيقها، الأمر الذي عنى ويعني استعداد العراق لانسحاب من الكويت إذا انسحبت إسرائيل من المناطق الفلسطينية المحتلة.
- 2- إن قصف مواقع إسرائيلية وإصابة بعض المدنيين ليس هدفاً ولا موضع سرور، بل هو نتيجة أعوام طويلة من القصف الإسرائيلي للفلسطينيين المدنيين في الجنوب اللبناني، والتنكيل المتواصل بالفلسطينيين في المناطق المحتلة، وكذلك القصف العشوائي للمدنيين في العراق. وأن الطريقة الوحيدة لوقف قصف المدنيين في كلا الجانبين تكمن في إنهاء الحرب فقط.
- 3- إن مصلحتنا الأساسية كعرب وكفلسطينيين تتمثل في وقف فوري للحرب، وقيام قوات دولية محايدة بالفصل بين المتحاربين، وبدء مفاوضات سياسية تأخذ بعين الاعتبار الشرعية الدولية.
- 4- وأخيراً، أن يشمل ذلك أيضاً قيام الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للسلام، يفرض الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، ويرسي أسس شرق أوسط جديد على طريقة شعوبه لا على طريق الولايات المتحدة.

## ابراهيم الدقاق\*: ثلاثة احتمالات لنتائج الحرب

من أهم الظاهر التي برزت، منذ آب/أغسطس 1990 حتى الآن، نجاح الولايات المتحدة في إحداث انقسام عميق في العالم العربي، بقرارات عربية وبفتاوى إسلامية، إلى معسكرين متعارضين: معسكر مسلم بقيادتها ورؤيتها لعالم ما بعد الحرب الباردة، بكل ما تحمله هذه الرؤية من إسقاطات سلبية على العالم العربي وعلى الصراع العربي - الإسرائيلي؛ ومعسكر يقاوم هذا التوجه لأسباب تتفاوت بتفاوت مصالح وأسباب كل فريق من فرقائه.

ومن الظواهر الأخرى والمهمة، تدني دور العالم الثالث داخل الأمم المتحدة، وتعاضل دور الدول الخمس الكبرى فيها وهيمنتها عليها، وهو ما يذكّرنا بفترة الخمسينات. وقد تجلى ذلك في اتفاقها، على الرغم من اختلاف أسبابها، على إصدار عدة قرارات ضد العراق تسمح للولايات المتحدة وحلفائها بتوفير شرعية دولية لتدخلها العسكري في الصراع الكويتي - العراقي.

هناك ثلاثة احتمالات لنتائج الحرب الجارية الآن في الخليج:  
أولاً: أن تؤدي الحرب إلى انتصار الولايات المتحدة وحلفائها انتصاراً حاسماً على العراق. وفي هذه الحالة، سيسمح لها انتصارها بإحداث تشكيل جديد للعلاقات بين دول حوض المتوسط وإلى الشرق منه، وبتكريس تبعية دول المنطقة بدرجات متفاوتة للولايات المتحدة بالذات، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية فيها، ومن هذه الأهداف:

- 1- قمع أية محاولة من قبل دول الجنوب الفقير للتمرد في المستقبل على دور الولايات المتحدة المقرّر في السياسة الدولية - كشرط بين شروط أخرى تتيح لها صوغ النظام العالمي الجديد بما يلائم مصالحها الخاصة.
- 2- التحكم في إنتاج البترول وفي توزيعه وفي أسعاره، بتفكيك منظمة الأوبك أو بإضعافها.
- 3- التحكم في نقاط استراتيجية مهمة، وهي بالتحديد: منطقة الخليج، ومضيف هرمز، ومضيق باب المندب، وقناة السويس. وبذلك تكون الولايات المتحدة

\* مدير الملتقى الفكري العربي - القدس.

قد جبرت نتائج الحرب الإيرانية - العراقية واحتلال العراق للكويت لمصلحتها، ولتكريس حوض المتوسط والمنطقة الممتدة إلى الشرق منه حتى بحر العرب منطقة نفوذ للعالم الأكثر تصنيعاً.

4- وفي ظل مثل هذه الأوضاع، تكون الولايات المتحدة قد هيأت "الوضع والوقت والتشكيل الملائم" لعقد المؤتمر الدولي الذي دعت الأمم المتحدة إلى عقده لحل الصراع العربي - الإسرائيلي كي تفرض عبره، وبرضاء الدول العربية المتحالفة معها، حلاً على الفلسطينيين يحرمهم حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ثانياً: أن تفشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها وترغم على القبول بالربط بين قضية الكويت وحل قضايا المنطقة، ولو بصورة جزئية. وفي هذه الحالة، ستصاغ العلاقات داخل العالم العربي على أسس جديدة قد تؤدي إلى إحداث تغييرات بنيوية في أنظمة الحكم داخل بعض أقطاره. ثالثاً: أن يتوقف القتال بناء على اتفاق، وهنا نجد أنفسنا أمام أربعة احتمالات هي:

- 1- توقف القتال في ظل وضع متوازن بين الجانبين. وقد يبقى مثل هذا التوازن حالة عدم الاستقرار مستمرة، ويبقى طرفي الصراع في حالة استعداد وتحفز للمواجهة.
- 2- توقف القتال في ظل تفوق أميركي على العراق. وهنا أتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على إعادة إحياء اتفاق كامب ديفيد الثاني وتطويره بما يتلائم مع الأوضاع المستجدة.
- 3- توقف القتال في ظل صمود عراقي مؤثر. وهنا أتوقع عقد صفقة بين الفريقين المتصارعين قد يكون من نتائجها تحقيق انسحاب عسكري من الضفة والقطاع، وإقامة دولة فلسطينية مكبلة بشروط عديدة تضعف من سيادتها.
- 4- توقف القتال في ظل انتصار حاسم للعراق على التحالف الأميركي - وهو أقلها نجاحاً في رأيي - يوفر للعراق دوراً قيادياً في صوغ المستقبل الفلسطيني قد يتجاوز دور منظمة التحرير الفلسطينية. وفي أية حال، يمكن التنبؤ ومنذ الآن بأن المرحلة الحالية وتلك التي ستليها ولعشرة أعوام منذ الآن، ستميزان بحدوث تحولات عميقة على الصعد المختلفة. وقد تتصف التحولات بدرجة عالية من الجذرية، ووسائل تحقيقها بالعنف، الأمر الذي قد يسمح بالظن أن الأصوات الصادرة عن إعادة الهيكلة المتوقعة داخل البلاد العربية وإسرائيل



- في ضوء هذه الاحتمالات - ستُسمعُ أصداؤها من مسافات بعيدة وتتردد لفترة طويلة. وأعتقد أن إعادة الهيكلة هذه - إذا ما تمت - سيكون لها نتائج إيجابية على القضية الفلسطينية في المدى الأبعد، وعلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

### غسان سلامة\*: مخاطر زوال الفكرة العربية

عندما قامت بريطانيا سنة 1941 بضرب حركة الكيلاني في العراق، كان مفتي فلسطين إلى جانب الحكومة العراقية في بغداد. واليوم، في كلام القيادة العراقية ومن خلال صواريخها، وفي موقف منظمة التحرير، وقبل كل شيء، في موقف إسرائيل من تطور القدرات العراقية، ناهيك بتزامن استشهاد قياديين فلسطينيين مع عشية انتهاء الإنذار الدولي: كل شيء يشير، في السابق والراهن، إلى وجود رابط عميق بين أزمة الكويت (وبالتالي بين حرب العراق) ومأساة فلسطين.

الرابط موجود، لكن مغزاه غامض. فإسرائيل تريد أن يكون لها دور في تحديد الأهداف العراقية الواجب ضربها، وأن تحظى بالثمن الغالي لقاء عدم تدخلها المباشر في الحرب. أما من الجانب العربي، فالأخطاء عديدة في عملية إدارة الربط منذ اليوم الأول للأزمة، ومنها طبعاً عدم التنبه لخطورة ضم بلد مجاور، ولضرورة اختيار الزمن الملائم لتجيش القدرات العربية البعيدة عن ساح القتال، ولأهمية التصريح بما هو أقل من الفعل، بدلاً من عادة البوح والتهديد بما يتجاوز القدرات الحقيقية. والمنظمة، في مجال الدفاع عن ذاتها سياسياً في العالم، لم تجد إجمالاً الحجج الملائمة، ولا حتى المفردات الملائمة.

لكن هذا قد أصبح كله من الماضي، وقد يكون المستقبل أشد إيلاماً. وأني أرى الخطر الأكبر في نزوع البعض إلى فصل منطقة الجزيرة العربية الثرية بنفطها عن باقي الجسم العربي. ويلقى هذا التوجه قبولاً لدى بعض

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس.

النخب الخليجية، ويصادف طبعاً هوى قديماً عند الأميركيين. هذا هو الانعكاس الأسوأ. وأملي بأن تتضافر الجهود كلها لإبقاء أهل الجزيرة العربية داخل هموم العرب جميعاً، فلا ينزلون عنا، ولا نقدم من جانبنا على ما قد يضيف إلى هذا الانعزال.

أما الانعكاس الآخر، وأثاره أكثر التباساً، فيتعلق بالوجود الأميركي العسكري الطويل الأمد في المنطقة. فإن ظلَّ محصوراً بمنطقة الخليج، فالنزاعات الأخرى ستبقى وفق وتيرتها، مع تساؤل في القدرات العربية. وإن تجاوز ذلك الوجود الخليج، فقد يصيب من غلواء إسرائيل، ويقضي بالتالي على مقولة أن إسرائيل هي ممثلة أميركا في المنطقة، علماً بأن الأصل كان أكثر رافة بنا من وكلائه الإقليميين. ولا ريب أن بعضاً من حرية إسرائيل في الحركة قد تم تقييده خلال هذه الأزمة من جانب التحالف الغربي (حتى الساعة)، وهذا فعلاً بصيص ضوء خافت جداً للمستقبل وإنما موجود.

تبقى مسألة القدرة العراقية، ونحن لا نعلم حتى الساعة ما دمر منها وما نجا. لكن دمارها يصيب من العرب مقتلاً. فعلى الرغم من الخلافات العربية المستمرة، فإن إزالة القدرات التكنولوجية والعسكرية العراقية تجعل أي عربي، أياً يكن موقفه الراهن، يشعر بقدر أكبر من الخوف والضعف والهزال.

لكن، قد يكون هناك انعكاس آخر أخطر، وهو تساؤل أو زوال الفكرة العربية من أساسها، إن من خلال عزلة مفروضة على مناطق النفط أو من خلال إدخال إسرائيل وإيران وتركيا في صلب اللعبة الإقليمية. ويقيني أن إضعاف الفكرة العربية تحت أي ستار كان، محلي، أو ديني، أو إقليمي، عنصر سلبي للغاية في فلسطين ولبنان وغيرهما من بلاد العرب.

## نبيل شعث\*: فلسطين ستخرج منتصرة

نحن نمر بمرحلة في غاية الدقة والصعوبة، وتمثل درجة عالية من المخاطرة، للقضية الفلسطينية والقضية العربية، بل لقضية بناء النظام العربي الجديد أيضاً. وبالتالي، فالقول إن هناك وضوحاً كاملاً في شأن ما سيحدث في المستقبل قول مبالغ فيه، ويجب أن نحدده دائماً بوضوح الرؤية بشأن الصعوبات التي نواجهها. ولا أبالغ إذ أقول إن المخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية تواجه أيضاً متخذ القرار الأميركي والدول الأوروبية، وتواجه بصورة أكبر من دون شك جميع الدول العربية في المنطقة. لكنني أستطيع القول – إذا جاز استخدام شعار مغال في البساطة – إن فلسطين ستخرج منتصرة أياً تكن نتيجة هذه الحرب. ولنشرح ذلك. هناك نتيجتان واضحتان ونتائج بينهما. النتيجة الأولى أن ينتصر العراق على الغزوة الأميركية التي تواجهها. ولا أعني بالانتصار طبعاً احتلال واشنطن أو إسقاط النظام الأميركي. لكن أعني به الصمود صموداً كافياً يجعل القدرة الأميركية تتراجع وتسمح بتدخلات أوروبية وسوفياتية وعربية، تجبر الأميركيين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الرئيس صدام حسين ومع القادة في المنطقة. وعندئذ سيكون الشرط الرئيسي لحل المشكلة هو أن تحل مشكلات المنطقة حلاً شمولياً، أي أن يكون ثمن الانسحاب العراقي من الكويت الانسحاب الأميركي من الخليج والانسحاب الإسرائيلي من فلسطين ولبنان وسوريا، أي أن نصل إلى حل يوقف النزاع في دول المنطقة كافة. وأي نتيجة ينتصر بها العراق بهذا المفهوم، لا بد من أن تؤدي إلى حل من هذا النوع. ولا أعتقد أن هناك خلافاً في شأن ذلك. واحتمالات انتصار العراق بهذا المفهوم أيضاً ليست قليلة. وللعراق قدر كبيرة من الموازين ومن التنبؤات التي صدرت قبل الحرب، ومباشرة بعد بدئها. ويمكن القول إن صمود العراق مدة تتراوح بين 10 و16 أسبوعاً، كاف لأن يغير الكثير من المعطيات التي

\* المستشار السياسي للرئيس ياسر عرفات.

ستدفع بالعالم إلى طاولة المفاوضات. بطبيعة الحال، إذا استمر العدوان الأميركي على العراق إلى حد تدمير شامل للقدرات العراقية، وأدى - لا قدر الله - إلى سيطرة التحالف الأميركي المعتدي وإلى احتلال أميركي للعراق والكويت، أو للكويت وأجزاء من العراق، فسنواجه من دون شك موقفاً مختلفاً. لكن هذا الموقف سيؤدي إلى عدم استقرار شامل في دول المنطقة، وإلى انقلاب كل موازين القوى فيها. ستبرز إيران دولة قوية، وستكون هناك من دون شك مطالب إسرائيلية، وأيضاً ستكون هناك مطالب للدول العربية التي اشتركت مع التحالف الأميركي في هذه الحرب العدوانية. هذه المطالب ستشكل إطاراً جديداً للعمل وللسياسة في منطقتنا. ولنأخذ الأطراف طرفاً طرفاً. أولاً، بالنسبة إلى الدول العربية التي وقفت إلى جانب التحالف الأميركي، ستواجه مشكلة كبرى بعد الحرب، وخصوصاً إذا أدت الحرب إلى الدمار الشامل. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن القوات الأميركية الغازية تلقي 18 ألف طن من الديناميت على الأرض العراقية يومياً، أي ما يوازي قنبلة ذرية بحجم قنبلة هيروشيما كل يوم على العراق. إن هذه الدول ستواجه حاجة ماسة إلى إقناع جماهيرها بأنها ما سمحت للولايات المتحدة الأميركية بالقيام بتدمير جيش وشعب ودولة عربية في حجم ووزن العراق إلا لأن ذلك قد يؤدي إلى تغيير في المنطقة، لا أقل من حل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. إن من المستحيل على الدول العربية التي وقفت إلى جانب العدوان الأميركي أن تقنع جماهيرها بما يؤدي إلى الحد الأدنى من الاستقرار فيها، من دون تحقيق مكسب رئيسي للقضية الفلسطينية يمكن أن تبرر به قبولها للاحتلال الأميركي والغزو الأميركي من أراضيها. وستجد الولايات المتحدة نفسها أمام معضلة، إذ يستحيل عليها الحفاظ على الاستقرار في هذه الدول من دون تحقيق مكاسب محددة في هذا السبيل. سيكون على الولايات المتحدة أيضاً أن تحاول إعادة الاستقرار والتوازن الذي سيختل اختلالاً كبيراً بتدمير العراق، وسيكون عليها أن توازنناً جديداً يمكنها من سحب جزء مهم من قواتها، على الأقل، بدلاً من أن تبقى الشرطي الرئيسي في المنطقة لأعوام طويلة، بكل ما في ذلك من أعباء

ومشكلات. وستواجه أيضاً مشكلة الحاجة إلى تقليص التسلح، وخصوصاً في ظل استمرار إيران وسوريا وإسرائيل، وبالضرورة مصر بدرجة أقل، في هذه المنطقة تحتفظ بأسلحة دمار شامل نووية وكيمياوية وبيولوجية. وسيكون من المستحيل على أميركا أن تنجح في أي تقليص حقيقي لهذا السلاح في المنطقة يحفظ لها الحد الأدنى من السلام والاستقرار، إلا بحل سياسي للمشكلات الرئيسية فيها، وقلب ذلك القضية الفلسطينية وقضية لبنان. وينبغي لنا أن نضيف الموقف الأوروبي الجدير بالاهتمام، وتصريحات هيرد الأخيرة تشير إشارات واضحة في هذا الشأن. كذلك بدأ الطرف السوفياتي يتخذ مبادرات من هذا النوع. وقد خسرت أوروبا معركة التوازن العالمي بفشلها في منع الحرب، وستضطر إلى خوض معركة استعادة دورها في العالم في إطار هذا النظام العالمي الجديد الذي يتشكل الآن وسيشكل بعد الحرب، وليس لها من قضية كي تعود بها إلى العالم كشريك له قدر من التساوي مع الشريك الأميركي إلا بنجاحها في تحقيق حل للقضيتين الفلسطينية واللبنانية من خلال مؤتمر دولي تؤدي فيه هذه الدول الأوروبية دوراً فعالاً يحفظ لها موقعاً ما، وخصوصاً بعد فشلها الذريع في منع الحرب، ثم مشاركة بعض دولها في هذه الحرب العدوانية المدمرة.

هذا يقودنا إلى تحليل موقف إسرائيل، التي ستخرج من الحرب بمطالب عديدة. لكن المراقب لوضع الكيان الصهيوني، لا بد من أن يخرج بنتائج مفادها أن هذه الحرب قلصت الكثير من أهمية إسرائيل في المنطقة؛ فقد كان دورها المهم الوحيد هو ألا يكون لها دور، وكانت الميزة الوحيدة لسلوكها هي أنها كانت ترى ولا تسمع، وأنها حافظت على هدوئها ولم ترد الصاع صاعين كما كانت تفعل دائماً، وأنها قلصت ذراعها الطويلة التي استخدمتها أميركا طويلاً في القيام بدور الشرطي الرئيسي في المنطقة لحساب الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي فإن دورها العربي، أو دورها في منطقتنا، قد تقلص كثيراً بفعل هذه الحرب إلى جانب تأكيد تقليص دورها الاستراتيجي في الصراع الأميركي - السوفياتي بتقلص هذا الصراع ونهاية الحرب الباردة. لذلك، أعتقد أن الدور الإسرائيلي الاستراتيجي في المنطقة قد تقلص

وسيزداد تقلصاً بعد نهاية هذه الحرب، ولن يكون لإسرائيل قدرة كبيرة على فرض شروط تمنع حدوث حل للقضية الفلسطينية ينبني حول إطار لدولة مستقلة للشعب الفلسطيني ولحل أكثر ديمومة للقضيتين الفلسطينية واللبنانية. ولذلك، أعتقد أنه، حرباً أم سلباً، طالبت هذه الحرب أم قصرت، فإن المستقبل لا يخفي إلا إمكانيات جديدة لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ولحل القضية الفلسطينية. ومن دون شك، كما قلت في البداية، فإن هناك مخاطر عديدة تهدد ذلك، ولا يستطيع الإنسان أن يتنبأ بدقة بما سيحدث بعد هذه الحرب المدمرة، والتي تشكل فترة المخاض للانتقال من نظام عالمي قديم إلى نظام عالمي جديد. وهناك مشكلات عديدة ستواجه الشعب الفلسطيني وقيادته خلال هذا المخاض وفي الطريق للوصول إلى هذا الحل. وستحاول إسرائيل تصفية القيادة الفلسطينية كما فعلت في جريمتها بقتل القادة الشهداء أبو إياد وأبو الهول ومحمد عمري، وعلى هذه القيادات أن تكون في قمة الحذر، وعلى شعبنا أن يستعد أيضاً لمحاولات إسرائيلية عديدة لوقف عجلة الزمن ووقف هذا الذي أتنبأ بحدوثه. هناك من يقول إن الأنظمة العربية كافة ستواجه بتهديد نتيجة هذه الحرب، وأنها لن تصمد في فترة ما بعد الحرب. بل قد يجد الإنسان فيما يحدث في المنطقة العربية الآن ما كان يحدث في أوروبا الشرقية في السنة السابقة لانهايار سور برلين وكل أنظمة الدول الاشتراكية في شرق أوروبا. وأعتقد أن هذا التهديد حقيقي، وهذه الأنظمة العربية جميعها ستواجه بمشكلات حادة بعد الحرب. والقارىء للتاريخ العربي الحديث يجد أن كل الحروب بشأن قضية فلسطين تمخض عنها تغييرات جذرية في المنطقة العربية، في 1948 وفي 1956 وفي 1967 وفي 1973 وفي 1982. وهذه الحرب هي أكثر شدة وضراوة من سابقتها. إنني متفائل بدور منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية، على عكس الكثيرين من المحللين الغربيين الذين يقيمون تنبؤاتهم على أقصى درجة من التشاؤم بصدد هذا الدور نتيجة الموقف العدواني الذي اتخذته أميركا وحلفاؤها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية لأنها رفضت أن تنساق إلى جانب هذه الحملة الأميركية، واتخذت موقفاً يدعو إلى السلام بدلاً من أن

تدق طبول الحرب. أنا أعتقد أن هناك خطراً حقيقياً يهدد القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو خطر محاولات إسرائيل التصفية الجسدية لهذه القيادة. لكن ليس هناك خطر سياسي حقيقي يهدد منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك بأنها تستمد الدعم من جماهير الشعب الفلسطيني، كما أن شرعيتها وأمنها مستمدان من التفاف الشعب الفلسطيني حولها وخصوصاً في الداخل، بعد الانتفاضة بالذات. ولم تكن هناك وحدة أكبر بين الفلسطينيين حول موقف قيادتها كما هو الحال نتيجة الأزمة الخليجية والحرب الخليجية. وقد استجابت القيادة الفلسطينية استجابة كبيرة وبوعي بالغ لنبضات الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج، ولموقفه الراض لاحتلال وللغزو الأميركي، ولذلك لن يجد أحد بديلاً أو منافساً لمنظمة التحرير الفلسطينية من الداخل، كما لا يختلف أي فصيل فلسطيني، أياً يكن اتجاهه، مع منظمة التحرير وقيادتها في شأن الموقف الذي اتخذته من هذه الحرب. قد يكون تحليلي هذا في جملته متفائلاً، لكنني أعتقد أن هذه الحرب ستغير الكثير. وإذا استطعنا الصمود في مواجهة الأخطار التي تترتب عليها، فإن فرص حل المشكلة وفرص بناء الدولة الفلسطينية هي فرص حقيقية يجب ألا تغيب تحت كل محاولات التعطيم الأميركية على الأنباء، وكل محاولات التضخيم لقوة التحالف الأميركي في غزوه للعراق. نحن في وقفة تاريخية أمام الهيمنة الأميركية، وفرص النجاح فيها ليست بالقليلة.

حيدر عبد الشافي\* : حل سلمي  
ينهي احتلال الكويت ويحفظ العراق

يجب أولاً أن نحدد أبرز مميزات الخلفية التي وقع عليها احتلال العراق للكويت، وهي:

\* رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة.

أولاً: مصلحة الإمبريالية الأميركية خاصة، ومصالح الدول الإمبريالية عامة، في الحفاظ على الأوضاع السائدة في منطقة الخليج والإصرار على سياسة بتروولية لا تتناقض مع مصالحها. ولعل هذا يفسر موقف حكومة اليابان من مشكلة الخليج.

ثانياً: أهمية إسرائيل ودورها المرسوم في هذا الإطار، وهو ما يفسر إصرار أميركا وحلف الأطلسي على الحفاظ عليها وتكريس مكانتها العسكرية قياساً بالقدرة العسكرية العربية أياً تكن، كما يفسر استمرار التنكر للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: إن العالم في إطار الأمم المتحدة والمسيرة لإنهاء الحرب الباردة وتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب، قد تبنى بصورة قوية مبدأ عدم اللجوء إلى الحرب والإصرار على حل النزاعات بالطرق السلمية. ولهذا، فإن الحثيات التاريخية التي أوردها العراق، تبريراً لاحتلال الكويت، لم تحظ بالاهتمام العالمي.

رابعاً: الخلافات المزمنة في العالم العربي أضعفت دور جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية قادرة على التصدي للمشكلات العربية، الأمر الذي حال دون حصر مشكلة الخليج في الإطار العربي.

خامساً: الحرب العراقية - الإيرانية التي برهنت أن للعراق طاقة عسكرية لا يستهان بها، وقدرات تنظيمية وتطويرية في المجالات العلمية والصناعية، الأمر الذي أثار قلق الغرب وحفزه على التفكير والإعداد لمجابهة هذه الحقيقة.

هذه هي الاعتبارات البارزة في الخلفية التي وقع عليها احتلال العراق للكويت.

بيد أن العراق لم يعط هذه الاعتبارات ما تستحقه من الاهتمام. كما أنه لم يهتم بما نبه إليه أصدقاؤه من الحكام العرب والعالم بشأن هدف الغرب الحقيقي من ضرب العراق وسحق قدرته العسكرية للحفاظ على امتيازات البترول ولحماية إسرائيل. وقد تمسك العراق بموقفه، كما يبدو، من خلال شعوره القوي بالحق التاريخي وحتمية الدفاع عن نفسه وعن هذا



الحق. كما أنه كان يأمل بأن يحرك الرأي العام العالمي والعربي عن طريق تعريته للموقف الأميركي المنافق، والذي يعمل بخلفية مزدوجة بالنسبة إلى الشرعية، والدليل الساطع على ذلك مساندته للعدوانية الإسرائيلية والسكوت على الاحتلال الإسرائيلي. ومن هنا كانت مبادرة صدام حسين، في 12 آب/أغسطس، بربط مشكلة الخليج بالمشكلة الفلسطينية والمشكلات الأخرى في المنطقة.

في المقابل تحركت الولايات المتحدة بسرعة وباسم الشرعية الدولية، واستطاعت انتزاع القرارات اللازمة من مجلس الأمن، وساهمت في ذلك بصورة مؤثرة الأنظمة العربية التي تضامنت مع الموقف الأميركي، فأكسبته تعاطف أعضاء مجلس الأمن.

تمسكت أميركا بموقف متشدد إزاء حل المشكلة كي تغلق الطريق أمام أي تنازل جزئي يحفظ ماء الوجه للعراق، ودفعت الأمور في اتجاه الحرب. فلم تجد كل المحاولات المخلصة لتفادي طريق الحرب. وهكذا، أمكن لأميركا أن تصل إلى غايتها في شن الحرب على العراق. وفي اعتقادي أن مجلس الأمن قد تراخى، إن لم يكن قد أخل بمسؤولياته الأساسية في الحفاظ على السلام، واستنفاد كل السبل قبل اللجوء إلى الحرب. وليس من الضروري تأكيد المخاطر الحقيقية التي تحيق بالقضية الفلسطينية والعالم العربي من جراء هذه الحرب.

ولا شك في أن مشكلة الخليج قد أيقظت ضمائر العالم على أهمية حل مشكلات المنطقة بأسرها، وأن هناك ارتباطاً أكيداً بين مشكلة الخليج ومشكلات المنطقة عامة والمشكلة الفلسطينية خاصة. ومن هذا المنطلق كان يجب الوقوف ضد الحرب، والإبقاء على سلامة العراق وقوته العسكرية والحضارية ظهيراً للموقف العربي في مداورات السلام.

وعلى الرغم من أن الحرب قد اندلعت بعنف وشراسة من قبل أميركا وحلفائها، فإن صمود العراق يَبْقَى المجال متاحاً لمواصلة الجهود نحو إيقاف الحرب، وإتاحة الفرصة للاستمرار في الحلول السلمية. وفي هذا الإطار يجب بذل كل الجهود لإبقاء التظاهرات ضد الحرب في أنحاء العالم كافة.

وعلى الرغم مما لإسرائيل من تاريخ حافل بأعمال عسكرية شرسة ضد الفلسطينيين في فلسطين ولبنان وأماكن أخرى، فإن توجيه الصواريخ إلى إسرائيل لن يحقق، في نظري، أية فائدة مرجوة في الأوضاع الحالية. كما أن وقوع هذه الصواريخ في أحياء مدنية قد جاء بنتائج عكسية، إذ أكسب إسرائيل تعاطفاً مجدداً في الأوساط الأوروبية على الرغم مما خسرت به بسبب ممارساتها القمعية في المناطق المحتلة.

### جورج قرم\*: الهدف الأميركي الأول من الحرب: أمن إسرائيل

من المهم في البداية تتبع الانعكاسات على تطور العمليات العسكرية من جهة، ومواقف الشعوب والحكومات العربية من جهة أخرى. أنا أرى أن هناك فارقاً شاسعاً - حتى الآن - لمصلحة العرب في هذا الصراع بالنسبة إلى ما جرى سنة 1982 عندما أتت الآلة العسكرية الإسرائيلية لتضرب لبنان، وخصوصاً بيروت الغربية من أجل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. فهناك أوجه شبه عديدة بين موقف الغرب من عملية إسرائيل المسماة سلامة الجليل سنة 1982، وبين ما يتم الآن من محاولات للقضاء على قوى إقليمية عربية قد تغير من موازين القوى في المنطقة لمصلحة المجموعة العربية. ففي سنة 1982 بقيت الحكومات العربية كلها، وحتى الشعوب العربية، ساكنة. ولم يتحرك أحد على الرغم من أن إسرائيل قامت بهذه العملية من دون أن يكون لها تغطية كما هو حال القوات الغربية الآن التي حصلت على غطاء الأمم المتحدة. فأنا أرى أن تغييراً نوعياً قد جرى اليوم، إذ أن الولايات المتحدة لا تحظى إلا بموافقة من بعض الأنظمة العربية، وأن حكومات عربية بقيت على الحياد أو تؤيد الموقف العراقي. هذا إضافة إلى ما نشعر به اليوم من سخونة اهتمام

\* باحث لبناني مقيم في باريس، له عدة مؤلفات في قضايا الشرق الأوسط.

الشعوب العربية، وخصوصاً في المغرب العربي - وهي ظاهرة لافتة للنظر - بتأييد الموقف العربي الذي يهدف إلى رد الهجمة الأميركية والحليفة على العالم العربي.

وبطبيعة الحال، فإن المستقبل سيترتب على مدى التضامن العربي، ومدى الرؤية العربية المشتركة لطرح الموضوعات الأساسية التي تهم استقرار المنطقة بصورة عقلانية. وهذه الموضوعات كما نعلم هي في المرتبة الأولى تحرير فلسطين، وأيضاً تحرير لبنان. ثانياً، إعادة توزيع الثروة النفطية بطريقة تعيد إلى العالم العربي توازنه العضوي بين مشرق عربي ومغرب عربي، بين المناطق الحضرية والمناطق البدوية. وثالثاً، تطوير الاستقلال الاقتصادي للدول العربية حتى لا تبقى الشعوب العربية في الحالة المأساوية من الناحية الاقتصادية والمالية التي تعيشها منذ انهيار أسعار النفط.

بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، ليس لدي شك في أن أهم دوافع الهجوم الأميركي على المنطقة العربية هو قضية أمن إسرائيل إلى جانب أمن السعودية. وقد أظهرت أميركا في بداية الأمر، وكما يكون تدخلها مقبولاً، حماية السعودية أنه دافع أول إلى التدخل العسكري الشرس في المنطقة. وعندما بدأت العمليات العسكرية ظهر أكثر فأكثر أن اهتمام أميركا هو، بالدرجة الأولى، تثبيت أمن إسرائيل وحمايته من تطوير القدرات العسكرية العراقية. والحقيقة أن الرئيس بوش، في خطابه يوم 17 كانون الثاني/يناير، قد قال ذلك بصراحة وذكر تدمير القوة النووية العراقية دافعاً أول إلى دخول الحرب ضد العراق. وفي تقديري أن الخطر الأكبر الذي يهدد القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية، التي صارت مرتبطة بها منذ نشوء الاضطرابات في لبنان، هو ما يمكن أن يصيب المنطقة العربية من مشكلات ثانوية داخلية فرعية يؤججها العدو الصهيوني والقوى التي تعمل لمصلحة الصهيونية ولمصلحة الاستعمار التقليدي الغربي، الذي ظهرت مخالفه مجدداً من خلال ما أسماه الهستيريا التي نراها في وسائل الإعلام الغربية. وتذكر

ما أصاب لبنان بعد الهجمة الإسرائيلية سنة 1982 من انهيار كامل للكيان اللبناني، وما أصاب الشعب الفلسطيني في لبنان من مأس وويلات بعد سنة 1982، نظراً إلى سوء تصرف الحكومات العربية تجاه لبنان، وذلك على الرغم من أن الرئيس ريغان في أول أيلول/سبتمبر 1982 كان قد أعلن مبادرة سُميت "مبادرة ريغان" لتحقيق الجزء الفلسطيني من اتفاق كامب ديفيد، أي منح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الحكم الذاتي. وقد أعلن ريغان مبادرته لتطمين الرأي العام الغربي الذي كان قد أصبح قلقاً جداً من التصرفات الرعناء لدولة إسرائيل في لبنان. والآن نرى، وبعد مرور ما يزيد على تسعة أعوام من تلك المبادرة، أن لا شيء حدث على الصعيد الفلسطيني، وأن عودة لبنان إلى استقلاله وسيادته أصبحت أمراً بعيداً جداً. فيجب أن يكون الموقف العربي أو موقف الدول العربية التي لا تؤيد الهجمة الأميركية الشرسة على العالم العربي، موقفاً واضحاً جداً وموقفاً معقولاً، آخذاً عبر الماضي، وخصوصاً عبر ما جرى للشعب الفلسطيني منذ سنة 1948 إلى اليوم، وما حدث للشعب اللبناني أيضاً منذ سنة 1975، وأن لا تسمح الجبهة العربية المعادية للقوى الأميركية والقوى الإسرائيلية للفتنة بدخول كياناتها كما جرى في لبنان، وأن ترص صفوفها. فنحن جميعاً نعلم خطط إسرائيل لتفجير المنطقة بصورة نهائية، إلى كيانات مذهبية وطائفية وعرقية؛ لذلك يجب الحذر والتنبيه التام، ويجب أن يكون صوت المفكرين العرب والمسؤولين العرب واضحاً في هذا الموضوع، وألا يسمح لأي كان من القوى الدولية أو القوى الإقليمية بأن تلعب بالتعددية العربية، سواء التعددية الطائفية أو المذهبية والعرقية. ونحن نعلم أن هناك في دوائر الغرب خططاً محتملة للبننة العراق وحرف الأنظار بذلك عن القضية الرئيسية، وهي القضية الفلسطينية. فالعدو الصهيوني والدوائر الاستعمارية اليوم تلعب اللعبة نفسها، أي خلق بقع توتر تحرف أنظار العالم عن القضية الرئيسية

والقضاء على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك حقوق الشعب اللبناني.

### طلعت مسلم\*: البحث عن نظم جديدة لـ"الأمن العربي"

أعتقد أن أول انعكاس للحرب سيكون انتهاء النظام الإقليمي العربي الذي عرفناه طوال أكثر من أربعين عاماً، والبحث عن نظام جديد قد يكون نظاماً عربياً، وقد يكون نظاماً آخر، شرق – أوسطياً أو غير ذلك، كانقسام النظام العربي إلى أكثر من نظام. أعتقد أن هناك دولاً عربية ستظل تعتمد في أمنها على قوات أجنبية. إن إضعاف العراق، وبغض النظر عن نتيجة الحرب، سيحدث خللاً في التوازن العسكري في منطقة المشرق العربي وسيجعل القوة الإسرائيلية، المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، تشكل القاعدة، ربما الأولى للنفوذ الغربي في المنطقة العربية. أقول ربما الأولى على أساس أن القوات الأجنبية في باقي المناطق قد تخفف بدرجة كبيرة. والاحتمال الثاني أن تكون هي القوة الثانية، بعد الوجود العسكري الأجنبي الكبير في المناطق الأخرى، وبالذات في منطقة الخليج.

سيؤدي ذلك إلى نوع من الانقسام بين المغرب العربي والمشرق العربي. كما أنه يعطي الفرصة لتقطيع الأطراف العربية، أي لإمكان ضم أجزاء من الإقليم العربي إلى الأقاليم المجاورة؛ إذ ربما يصار إلى ضم شمال العراق إلى تركيا، وجزء من السودان والصومال إلى أثيوبيا، وما شابه ذلك. وبانقسام المغرب العربي عن المشرق العربي، لا شك في أن العلاقات بين الأول وأوروبا الموحدة ستزداد، وبالتالي قد تضعف هويته العربية. أعتقد أن من الصعب أن تستمر هذه الأوضاع طويلاً، لأن الإرادة الشعبية ستقاومها

\* لواء أركان حرب متقاعد في الجيش المصري. يعمل رئيساً لوحدة البحوث العسكرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في "الأهرام".

في النهاية. لكن على الأجيال العربية المقبلة أن تبحث عن نظام عربي ينتشل المنطقة العربية من الكارثة التي تحدث فيها الآن.

فيما يتعلق بنتائج الحرب، هناك احتمالان: هزيمة العراق، أو توقف الحرب على أساس وقف إطلاق النار سيكون العراق ضحيته في كل الأحوال. لن يهزم العراق أميركا، ولن تصبح أميركا دولة محتلة مثلاً. ونتيجة ما تعرض له العراق من تدمير للبنية الأساسية والخسائر المادية التي لحقت به، سيكون بلداً ضعيفاً، وسيكون من الصعب بناء القوة العراقية من جديد، على الأقل هذا سيتطلب زمناً. أتصور أن هناك أدلة تشير إلى استعانة دول عربية بقوى أجنبية، وأن هذه الدول ستظل تعتقد أن القوى الأجنبية، على الأخص، هي التي حافظت على أمنها، وأن مساهمة بعض الدول العربية في هذا المجهود تظل هامشية قياساً بمساهمة الدول الأخرى. إن الدول الأخرى التي جاءت إلى المنطقة ستتقاسم الجائزة، ولا بد من أن تحصل على شيء من الدول التي جاءت إليها، وستدفع هذه الأخيرة الثمن.

أعتقد أن عملية ترميم الشرخ الذي حدث في العلاقات داخل الدول العربية ستحتاج إلى زمن. وستشكل فترة الترميم فرصة للقوى الأجنبية لوضع أسس جديدة لخلافات جديدة ولمشكلات جديدة في هذه المنطقة. إذا انتهت الحرب بهزيمة العراق، فستعطي الفرصة لإسرائيل كي تحقق حلمها بإقامة إسرائيل الكبرى. إن الوجود الأجنبي في الخليج، وضعف القوة العسكرية العراقية، أو احتلال العراق، ستشرع الباب أمام إسرائيل لتحقيق حلمها بالهجوم على الأردن الذي سيفقد السند العراقي له، وبالتالي سيصعب عليه مواجهة الهجوم الإسرائيلي. أما القوات السورية فإن أفضل ما يمكن أن تحققه، بوجود قوات في منطقة الجزيرة، هو أن تحافظ على مواقعها. لكن الغالب أن إسرائيل، بعد أن تتمكن من احتلال الأردن، ستتجه إلى سوريا، وبعد إنهاء الصراع مع سوريا ستتجه إلى مصر؛ طبعاً هذه عملية تحتاج إلى زمن طويل نسبياً، لكن في اعتقادي أن إسرائيل لم تخف نياتها في تحقيق أحلامها.

إذا تصورنا أن الحرب انتهت بوقف إطلاق النار، فستقل الفرصة طبعاً أمام إسرائيل لتحقيق هذا الأمل. لكن إضعاف القوة العراقية سيوفر لها

فرصة لبسط نوع من السيطرة العسكرية على المناطق المجاورة لها، في مقابل وجود السيطرة العسكرية الأجنبية في منطقة الخليج. من الصعب أن يتصور المرء أنه سيكون هناك تطور إيجابي في مصلحة الحقوق العربية. هناك من يقول طبعاً أن الولايات المتحدة، أو المجتمع الدولي سيسعى لتسوية القضية الفلسطينية بمجرد انتهاء حرب الخليج. وفي اعتقادي أن العامل الذي سيكون الفيصل هو موازين القوى؛ موازين القوى على الأرض هي التي ستفرض طبيعة التسوية. وأخشى ألا تكون موازين القوى في مصلحتنا.

### جميل مطر\*: النضال الفلسطيني هو الأساس

أزمة الخليج واحدة من الأزمات الدولية التي يصعب التكهّن، لا بنتائجها فقط، بل أيضاً بتطوراتها. وأسباب هذه الصعوبة متعددة. تأتي في مقدمة هذه الأسباب حقيقة أن المعلن من أهداف أطراف الأزمة يختلف ويقل كثيراً عن غير المعلن منها. فللولايات المتحدة الأميركية أهداف كثيرة تتجاوز هدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وللعراق أهداف كثيرة تتجاوز التمسك بالكويت كمحافظة عراقية. وهناك أسباب أخرى تجعل التكهّن صعباً. فالأزمة ذات طبيعة سائلة، بمعنى أن أطرافها ليسوا ثابتين أو دائمين، إذ قد يزداد عددهم وقد ينقص، قد يشتد التزامهم وقد يضعف. خذ فرنسا، مثلاً، فالتزامها اليوم وسلوكها أشد مما سبق أن أعلنت. خذ أطرافاً عربية متعددة، فبعض الأطراف العربية يضاعف التزامه المعلن، وأطراف عربية أخرى، لم تنفذ ما التزمته، أو هكذا يبدو.

\* مدير المركز العربي لبحوث المستقبل - القاهرة.

والأزمة، من ناحية أخرى، ذات أطراف فوقية وأطراف تحتية. وتوضح تصرفات مختلف الأطراف الفوقية الاهتمام الفائق بتحريك الأطراف التحتية أو بإخمادها وإحباطها. وفي نواح أخرى، تسببت الأزمة بشروخ عميقة وحقيقية في تماسك الشعوب العربية وتضامنها، وهو أمر سيؤثر حتماً بالسلب في التطورات المقبلة في النتيجة النهائية. كما تسببت الأزمة بانكشاف انعدام الكفاءة السياسية والإدارية وقصر النظر والفساد المنتشر في المنطقة – وكلها أمور تجعل التكهن بمستقبل الأزمة صعباً وتزيد في احتمالات المفاجآت.

أما بالنسبة إلى عواقب الأزمة على الصراع العربي – الإسرائيلي، فصعوبة التكهن هنا أيضاً قائمة – لكن مرة أخرى أعود فأكرر خشيتي أن يتسرب لدى الشعب العربي الفلسطيني الأمل بأن حل قضيتهم سيأتي عن طريق قطر عربي آخر. أقول وأؤكد أن هذا مستبعد لأن القطرية العربية تدعمت، وصار لكل قطر مصالح أنشأتها ورسختها أنظمة قطرية، أحيانا تبدو منسجمة مع مصالح الشعب الفلسطيني وأحيانا كثيرة لا تنسجم. لا أنصح بالفصل أو بعدم الربط، لكني أنصح بأن يكون العمل النضالي الفلسطيني هو الأساس الذي يجب أن يفرض على الأقطار الأخرى الانسجام معه؛ هو الذي يضع قواعد التحالف؛ هو الذي يحدد طبيعة النضال ومساراته. ولا ننسى أن الانتفاضة كادت تحقق هذا الهدف.

### سري نسبية\*: رفع تكلفة الحرب ضد العراق

الحرب المشتعلة حالياً في الخليج ليست تجربة تجري في أوضاع  
مختبرية يمكن بالتالي ضبطها كلياً أو بصورة شبه كلية ومعرفة نتائجها

\* محاضر في جامعة بيرزيت ومن القيادات السياسية في المناطق المحتلة. وقد أجاب نسبية عن سؤال "مجلة الدراسات الفلسطينية" قبل اعتقاله من جانب سلطات الاحتلال.



مسبقاً، بل هي أشبه بالنيران التي متى التهمت أصبحت خاضعة لأكثر من عامل خارجي يمكن أن يؤثر في مسيراتها.

لكن إذا كان في الإمكان تحديد موضوعها أو معناها التاريخي، أي تحديد تلك الصفة المميزة التي ستوصف بها من قبل المؤرخين وعلماء السياسة بعد عقدين أو ثلاثة من الزمان، فإنني أرى أنه سينظر إليها لا كمعركة بخصوص الكويت، أو بخصوص فلسطين، وإنما كحرب حتمية بين دول العالم الثالث الغنية بالمصادر الطبيعية والخاضعة لهيمنة واستغلال الدول المتطورة صناعياً، وبين هذه الدول الصناعية التي تأتي إلا أن تكون الخريطة السياسية لدول العالم الثالث هي تلك التي ترسمها وتحددها خدمة لمصالحها. فهذا هو المغزى الأوسع والأهم، في رأيي، للحرب الدائرة بين قوى التحالف والحكومات المحلية المتحالفة معها من جهة، وبين العراق من جهة أخرى. لكن، وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني أن المناظير الذاتية التي تحدد أفعال وقرارات ومواقف بعض هذه الحكومات أو الأطراف على الأقل، تتوافق مع هذا التعميم الموضوعي، بل هنالك أطراف وحكومات تتفاعل من مناظير ذاتية وضيقة تماماً، وهي غائبة الوعي عن المعادلة الموضوعية، التي هي أخطر وأعمق كثيراً مما قد يتصوره البعض في المرحلة الحالية.

أما في شأن تطور هذه الحرب والتفاعلات التي ستحدثها في المدى المنظور، فمع أنه ليس في الإمكان التنبؤ بها بدقة، إلا أنه يمكننا تصور تلك الخطوط العامة والمبادئ التي ستحاول الدول الغربية اتباعها خدمة لمصالحها. فمصالحها تقتضي، أولاً، أن يتم حسم هذه الحرب بسرعة نسبية بقضاء كامل على المقدرات العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية العراقية، على أن تعقب ذلك، ثانياً، محاولة أو عملية سياسية جامعة لتكريس الهيمنة الغربية العسكرية والسياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط. وهذا الهدف يتحقق بتحقيق مجموعة أمور منها، مثلاً، التعددية في المصالح ضيقة الأفق من خلال تكريس مفهوم الحدود القطرية بين الدول العربية، ومنها أيضاً تكريس الفراغ العربي وبالتالي ضرورة اعتماد الدويلات وحكوماتها على المنظومة العسكرية الغربية، ومنها أيضاً التخلص نهائياً من المشكلات التي تعترض نمو وتطور إسرائيل وتهدد مصالحها، كالتهديد السوري الذي يمكن معالجته عن طريق إعادة هضبة الجولان كمنطقة منزوعة السلاح إلى

القطر السوري، وكالمشكلة الفلسطينية التي من المخطط معالجتها عن طريق تذيوب الشعب الفلسطيني في المنفى في الدول العربية المجاورة، وأولها الأردن، وأيضاً عن طريق تطبيق الحكم الذاتي على السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة.

هذه، في رأيي، بعض معالم الخطوط العامة للتحرك الأميركي - الأطلسي كما هو مخطط له، والتي من المتوقع محاولة تطبيقها من خلال "مؤتمر دولي" يعقب الحرب، تحت شعار "نزع الأسلحة التدميرية من المنطقة ومعالجة مشكلاتها". وسيكون المطلوب نزع الأسلحة من العالم العربي فقط، ومعالجة مشكلة أو مشكلات إسرائيل فقط، وذلك ضمن إطار هيمنة غربية. لكن ثمة مشكلات تعترض الحسابات الغربية، أولها وأكثرها مباشرة سير عمليات الحرب وتطوراتها وامتداداتها. ويتبع ذلك - وحتى على فرضية انتهاء الحرب بانتصار عسكري لأميركا وحلفائها - موقف الشعوب العربية من مخطط غربي شمولي سيصبح أكثر وضوحاً، كما سيتبع ذلك موقف الحركات التحررية العربية، وفي مقدمتها الحركة الوطنية الفلسطينية التي ستنبه لما يجري وتتصدى له وتقوم بإفشاله. ومما يقودنا إلى الخروج بسيناريو محتمل، أن اكتشاف الغرب لحقيقة أن انتصاره العسكري، حتى لو تحقق، لن يؤدي إلا إلى تلغيم مصالح الغرب في العالم العربي، يقتضي - خدمة لهذه المصالح - التخلي عن البعض منها، وذلك في إطار معادلة تلبي درجة مقبولة أو منطقية من المصالح العربية (بما فيها المصلحة الفلسطينية). لكن، من أجل إيصال الغرب إلى هذه النتيجة، فالمطلوب الآن رفع الثمن الذي يجب أن يدفعه التحالف الأميركي - الأطلسي في حربه ضد العراق؛ إذ كلما ارتفع هذا الثمن أصبح الخطر السياسي المحدق بالمصالح الغربية أكثر وضوحاً، وأسرع هذا التحالف بالتالي إلى اختيار نهج احترام القوة العربية والدبلوماسية المتكافئة. وهذا أمر يتطلب مساندة العراق في حربه ضد التحالف، من دون إجحاف - بطبيعة الحال - بحقوق أي من الأطراف الأخرى، ومنها الحكومة الكويتية والشعب الكويتي الذي تبقى قضيته قضية عربية داخلية تتطلب معالجة عادلة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>